البيرق
ALBAYRAK
السبت 10-01-2009 العدد 19652
4

ورشة للهيئة الناظمة للاتصالات بعنوان «رؤية جديدة لتطوير قطاع البث»

أقامت الهيئة الناظمة للاتصالات ورشة عمل متخصصة عن البث الإذاعي والتلفزيوني تحت عنوان "رؤية جديدة لتطوير قطاع البث"، طرحت خلالها جملة مشاكل وتحديات يواجهها هذا القطاع من أجل بلورة الحلول التي يمكن اعتمادها.

وحضر الورشة التي أقيمت قبل الظهر في فندق البريستول، وزير الإعلام الدكتور طارق متري، وزير الإتصالات المهندس جبران باسيل، المدير العام لوزارة الإعلام الدكتور حسان فلحة، رئيس المجلس الوطني للاعلام عبد الهادي محفوظ، رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات الدكتور كمال شحادة وعدد من العاملين في الهيئة والمعنيين بقطاعي الإتصالات والإعلام.

بعد النشيد الوطني، ألقى باتريك عيد من الهيئة كلمة ترحيبية قدم خلالها المحاضرين، فتحدث رئيس الهيئة الدكتور كمال شحادة عن ضرورة التوصل الى رؤية وطنية جديدة وجامعة لتطوير قطاع الإتصالات، مركزا على ثلاثة مواضيع محورية رئيسية، وهي:

"– الوضع الحالي للبث الإذاعي والتلفزيوني والمشاكل التي يواجهها هذا القطاع.

– السبل الواجب إعتمادها من اجل تحسين البث الإذاعي "أف.أم".

– الانتقال من البث التلفزيوني التماثلي (انالوغ) الى البث التلفزيوني الرقمي (ديجيتال) عملا بإتفاقية جنيف ٢٠٠٦ والتي وقعها لبنان".

وذكر شحادة بالإستشارتين اللتين أصدرتهما الهيئة، والمتعلقين بإستراتيجية الإنتقال الرقمي للبث التلفزيوني ووثيقة تحسين البث الإذاعي في تشرين الثاني ٢٠٠٨، وقد مددت الهيئة مهلة الحصول على الأجوبة والإستشارات والآراء المقدمة من العاملين في القطاع الى آخر كانون الثاني ٢٠٠٩.

وشدد على "ضرورة مواجهة تحدي الانتقال سنة ٢٠١٥ الى البث الرقمي من خلال تحضيره رؤيه وخطة وطنية لتنفذ ضمن المهل المطلوبة".

ثم كانت كلمة الوزير متري التي قال فيها:"

يسعدني أن أنضم إليكم في ورشة العمل هذه التي دعتنا إليها الهيئة الناظمة للاتصالات، ويحدوني الأمل أن تأتي هذه الورشة في جملة الأهداف التي تتوخاها تعبيرا عن اجتماع الحاجة والإرادة لتنسيق أكبر وتعاون أوثق بين الوزارتين المعنيتين والهيئة الناظمة.

غني عن القول إن التقدم المتسارع، بل المذهل، في عالم الاتصالات يضعنا أمام مفارقة الوفرة في مجال انتقال المعارف والأخبار وتعدد وسائطه.

فلم يعد ممكنا التمييز القاطع بين وسائط الإعلام ووسائل الإعلام ذلك أن شبكات الاتصالات نفسها باتت أشبه بالشبكات الإعلامية تؤمن خدمات كانت حتى الأمس من اختصاص الصحافة المكتوبة والإعلام الإذاعي والتلفزيوني".

اضاف :" لن نفرق بين شبكات البث التلفزيوني والإذاعي وكانت خدمات كل منها تؤمن بشكل منفصل الواحدة عن الأخرى، وكانت شبكات الاتصال على اختلافها مخصصة للوصل بين طرفين معلومين. ولم تكن خدمات الهاتف موصولة بالبث التلفزيوني والإذاعي. غير أنها اليوم وبفعل تطور التكنولوجيا الرقمية، متداخلة باتت أكثر من ذلك، صارت نوعية الخدمات وتعددها مجالا للتنافس واسعا".

وتابع: "لقد باتت الخدمات الإذاعية والتلفزيونية بفعل تطور تقنية الاتصالات، تفاعلية بنسبة كبيرة. لم يعد المشاهد والمستمع متلقيا ولم تعد شبكات الاتصالات مجرد وسائط بل صارت تقدم خدمات تتشابه أو تتقاطع مع خدمات الإعلام الإذاعي والتلفزيوني وبالطبع الالكتروني وصرنا نستطيع استقبال المحطات على شبكات الاتصال وبواسطة الأجهزة التلفونية المحمولة أو الجوالة.

لذلك فإننا أمام ضرورات جديدة واحتياجات جديدة ومتطلبات جديدة ومنها ما يتصل بالأنظمة والقوانين التي تستدعي تحديثا، تكفي الإشارة في هذا الصدد إلى قانون الإعلام المرئي والمسموع رقم ٩٤/٣٨٢ وقانون الاتصالات رقم ٢٠٠٢/٤٤١".

وقال: "لقد تعامل قانون الإعلام عام ١٩٩٤ مع الواقع على نحو يتناسب مع التطور التقني في حينها فاهتم بتنظيم البث الإذاعي والتلفزيوني التماثلي غير أنه لم يتطرق على نحو كاف إلى تنظيم البث الفضائي والبث المرمز، مما يدعونا اليوم لاستلحاق هذا القانون بما يتلاءم مع الاحتياجات الجديدة التي يفرضها تطور البث الرقمي.

وكان هذا القانون قد أنشأ المجلس الوطني للاعلام المرئي والمسموع وحدد صلاحياته في وضع دفاتر الشروط للمحطات الإذاعية والتلفزيوني وفي توزيع الترددات وفق القواعد والمعايير الدولية بما ينسجم مع الاتفاقات المتعلقة بالقنوات والموجات".

وختم :" تبقى الإشارة أخيرا إلى مهمة كبيرة تنتظر تعاوننا جميعا أعني بها الإعداد للانتقال من البث التماثلي إلى البث الرقمي، بالطبع، ليس الانتقال المذكور مجرد عملية تقنية. فالانتقال السلس يقتضي اتخاذ جملة من التدابير تقدم على أساس تخطيط جيد يشترك فيه المعنيون كافة. ذلك أن الانتقال إلى تكنولوجيا البث الرقمي وانجاز ذلك قبل نهاية حزيران ٢٠١٥ ليس بالمسألة البسيطة التي تشغل الفنيين دون سواهم.

أعود في نهاية كلمتي هذه للتشديد على المشاركة في الاهتمام الموصول والمتناسق بين الجميع. وأثني على جهود الهيئة المنظمة وأدعو لهذه الورشة بعمل مثمر".

وتلاه الوزير باسيل فقال: "لا بد لنا في هذا اللقاء اليوم، وهناك أطفال يقتلون في غزة، من أن نتذكر معا ونربط ما يحدث مع دور الإعلام والإتصالات، لأن نقل الصورة الحقيقية عبر وسائل الإعلام هو ما يساعدنا في إنجاح قضيتنا المشتركة العربية والتضامن الواجب مع الفلسطينيين، وقد يحفزنا هذا الأمر على التطلع الى الوضع الإعلامي في لبنان والإستفادة من هذه الفرصة التي تقدمها اليوم الهيئة الناظمة للاتصالات من أجل البدء، من خلال التعاون الذي نأمل أن يقوم بين وزارتي الإتصالات والإعلام والهيئة الناظمة والمجلس الوطني للاعلام وكل الإدارات المعنية، بورشة عمل حقيقية، على أمل وضع كل التشريعات وتعديل القوانين بالشكل اللازم من أجل وضع إعلامي سليم من ضمنه حيز الترددات، ليكون كما يجب، والتراخيص وإحترام المؤسسات الإعلامية وإلتزام القوانين".

أضاف: "أعتقد أن لبنان، بما يتمتع من قدرات بشرية وتقنية كبيرة لا يسمح له بالتخلف عن الركب العالمي والتطور التكنولوجي الكبير الحاصل، وقد نجد أنفسنا متأخرين جدا عن بعض الدول في ما يتعلق بالمحطة الملزمة للبنان، وهي الانتقال من البث التماثلي الى البث الرقمي سنة ٢٠١٥، إنما لدينا ما يكفي في ٦ سنوات، وبجهد نقوم به كلبنانيين كي نتمكن من مواكبة هذا التطور الحاصل، لأن هذا الأمر مفروض علينا من السوق التي يجب ان نكون في داخلها، ولا يمكن أن نتصور أن يكون لبنان متخلفا عن هذا الموضوع، لأن هذه الأجهزة التلفزيونية لا تكون متوافرة في ما بعد، واسعارها ستكون مرتفعة جدا، مما يشكل قصاصا ليس فقط للقطاع، بل أيضا لكل مستهلك لبناني عن تأمين هذه الخدمات له، كما نحرم القطاع أيضا استثمارات جديدة. ليس من المسموح لنا لا على المستوى الشخصي ولا على المستوى العام أن نكون متخلفين عن تحقيق هذا الأمر، وآمل أن يكون لدينا اليوم مناسبة حقيقية تفرض علينا جميعا، وخصوصا بوجودنا داخل حكومة وحدة وطنية، أن نوائم السياسة مع التقنيات. فنحن نملك التقنيين والتقنيات بالشكل اللازم مع كل الخبرات والقدرات التي يضعونها بتصرفنا ليقدموا المشروع اللازم كي نتحمل مسؤولياتنا على المستوى السياسي في وزارتي الإتصالات والإعلام، ولنرفع أي مشروع الى مجلس الوزراء من اجل إقراره. أعرف أن تنظيم محطات ال"أف.أم" وكل التشويش الحاصل من خارج القانون والتراخيص المعطاة لهم أمر لا يجوز أن يستمر، كما أن وجود محطات تلفزيونية بشكل غير شرعي تعمل على الأراضي اللبنانية لأنها لا تريد أن تعمل بشكل غير شرعي أيضا لا يجوز أن يستمر، نحن مع تحويل لبنان الى مدينة إعلامية وليس تحويل مناطق معنية منه فقط، يجب أن يتحول لبنان الى مدينة إعلامية مفتوحة تجذب الإستثمارات وتسمح للبنانيين، في لبنان وكل دول المنطقة والعالم، بأن يأتوا الى لبنان لفتح المحطات التي يعملون فيها. واجبنا خلق مناخ إستثمار ملائم وان نضع التشريعات التي تمنحهم الطمأنينة اللازمة من أجل العمل في لبنان".

وكشف أن الوزارة أعدت المراسيم اللازمة المتعلقة بأمور ثلاثة هي:

– نظام (SNJ) خفض التعرفة والرسوم الى ما يزيد على ٥٠ في المئة للشركات المختصة بتزويد هذه الخدمة والمحطات التلفزيونية، مما يسمح بإدخال المزيد من نظام (SNJ)الى لبنان ودفع المرتبات المستحقة الى الخزينة العامة وزيادة مردود الخزينة العامة في هذا المجال.

– جعل لبنان الوكيل الوحيد لعرب سات في لبنان، وتزويد المحطات التلفزيونية هذه الخدمة باسعار مخفضة، مما يشجع العديد من المحطات التلفزيونية على المجيء الى لبنان لأننا اليوم نقدم هذه الخدمة عبر عرب سات الى ٧ محطات تلفزيونية بالرغم من الإتفاق القديم الموقع معها، ولا شيء يمنع من أن يتحول لبنان ووزارة الإتصالات الى الشباك الوحيد لتقديم هذه الخدمة، وقد تم التنسيق في هذا الموضوع مع كل وسائل الإعلام كما تم الاتفاق على الأسعار التشجيعية.

ثم كانت كلمة محفوظ الذي تحدث عن "واقع المرئي والمسموع واقتراحات تطويره"، وقال: "لا شك أن الواقع المرئي والمسموع يعاني الكثير من المشاكل، والسبب هو تراجع فكرة الدولة وعدم تطبيق القوانين وتحول بعض المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة الى متاريس سياسية وطائفية. وإذا كانت القوانين تحمي حق المواطن في الإطلاع والإستعلام، فإنه ليس من قبيل المصادفة ان مقدمات الأخبار في ظل الإنقسامات السياسية والطائفية تصوغ المعلومة بطريقة تضيع فيها الحقيقة وتفسر وفقا لمصلحة هذا الفريق أو ذاك تبعا لانتماء المؤسسة الإعلامية".

أضاف: "واقع الأمر أن القطاع المرئي والمسموع في حاجة الى ورشات عمل. فالقانون المرئي والمسموع ٩٤/٣٨٢ في حاجة الى تعديل وتطوير، وقد أخذ عن القانون الفرنسي الذي عدل أكثر من مرة، وتحولت فيه صلاحيات المجلس الأعلى للمرئي والمسموع الفرنسي الى صلاحيات تقريرية بعدما كانت إستشارية مثلما هي عليه حال المجلس الوطني للاعلام المرئي والمسموع اللبناني. وفي عرض مختصر لواقع المرئي والمسموع نلمس:

مخالفة عامة للقانون ٩٤/٣٨٢. الحمايات الطائفية والسياسية للمؤسسات المرئية. التصرف بالهواء السياسي للمحطات باعتباره ملكا خاصا خلافا للقاعدة القانونية والدستورية التي تعتبره ملكا عاما.

هناك أعباء مالية كبيرة تقع على عاتق المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة اللبنانية الأرضية والفضائية، ولا بد من تخفيف هذه الأعباء، خصوصا أن السوق الإعلامية لم تعد تكفي لتغطية قناة واحدة. كما إنه من الضروري إلغاء عقوبة إقفال المحطات أو وقفها واستبدال ذلك بالغرامة المالية.

لبنان أقدر من أي بلد عربي آخر على أن يكون العاصمة الإعلامية للعالم العربي وجسرا لتزويد الغرب المواد الإعلامية عبر إقامة المدينة الإعلامية التي يمكن ان تكون مصدرا فعليا لإيجاد فرص عمل كبيرة لإعلاميين ومصورين وكتاب ومخرجين ولخدمات إعلامية متنوعة. فلبنان يملك الخبرات والكادرات والطبيعة والمناخ المساعد. وهذه الخطوة تفترض فتح المجال أمام الرأسمال العربي والأجنبي في قطاع المرئي والمسموع".

ثم قدم كل من عماد حب الله ومحمد ايوب مداخلتين تقنيتين تضمنتا عرضا لآلية تطوير قطاع الإتصالات والإنتقال السلس من البث التماثلي الى الرقمي ضمن المهلة الزمنية الملزمة للبنان.

في مجال آخر، استقبل الوزير متري في مكتبه بالوزارة سفير هولندا روبرت زلدنراست.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"